

حُكام الاردن وسياسة «الانفتاح العربي»

دائما ، وعلى امتداد تاريخ حكم الملك حسين ببطش بالقوى الوطنية ويأمر على حركة التحرر العربية ليقبى الأردن صمام أمن خلفي لاسرائيل وقاعدة للإمبريالية والثورة المضادة . ومقابل هذه المذابح والمؤامرات يرضى الحكم الهاشمي بقدره من العزلة العربية ، وعندما تزداد عزله ويشند الحصار حوله ونهب عليه عواصف سياسية ونفالية بارزة ... يتظاهر حكام عمان «بإعلان التوبة» «والرغبة في إعادة العلاقات العربية التي مجراها الطبيعي» .. هكذا فعلوا مع الجمهورية العربية المتحدة عندما أعلن الملك «توبته الرضائية» الشهيرة وبعد بضعة أشهر انضج أنه ضالع في الردة الانفصالية الرجعية لسوريا . والان يتظاهر حكام عمان «بإعلان التوبة» مع مصر وسوريا ، فلماذا ومن أجل ماذا دعوتهم إلى هذا «الانفتاح العربي» ؟!!

لم تجر الرياح كما تشتهي سفن الرجعية الهاشمية خلال السنوات الثلاث الماضية بعد مذابح ايلول ، رغم التنفيذ الدقيق لخطة ضرب الثورة الفلسطينية ومصادرة حقوق شعب فلسطين في الأردن ، وطعن شعوب الأمة العربية في صراعها مع اسرائيل والإمبريالية الأمريكية . وكان الملك حسين يتوقع من شركائه تنفيذ التزاماتهم بنسبيل عقد صفقة التوبة والصالح المنفردة أو امرار مشروع المملكة المتحدة ، وطال انتظاره ... إلى أن وجد حكمه في مهب الريح نتيجة سلسلة من التطورات منذ ايلول وحتى الآن . ومن هنا بدأت عمان تعزف نغمة «الانفتاح العربي» . ويمكن تلخيص أبرز هذه التطورات بما يلي :

● صمود الثورة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها . وكان فشل حملة إيسار الدائمة لضرب الثورة في لبنان دليلا ساطعا على قدرات الثورة وتطورها السياسي والقتالي والتنظيمي . وهنا تبدد الكثير من الأوهام التي علقها حكام عمان على مذابح ايلول ٧٠ ونموز ٧١ ، وظهر بوضوح تناف الشعب الفلسطيني بكامل طبقاته الوطنية حول الثورة التي يعتبرها الممثل الشرعي الوحيد له وحقه في مواصلة صراعه مع العدو وتقرير مصيره بنفسه . وكان لصوت جماهير الضفة الغربية وقطاع غزة والتمناه حول الثورة واستنكاره حملة ابار بانتر مرعب على حكام عمان ، إذ ناكذ لهم فشل كل محاولات رشوة شعب الأراضي المحتلة بمشروع المملكة المتحدة أو اراهبه . ● بدء النهوض الوطني في الأراضي المحتلة من أجل طرد الاحتلال وحق تقرير المصير ، وقد كانت العمليات المسلحة

والاحتجاجات على استشهاده القادة الثلاثة ، وعلى حيلة إيسار ، والإضراب العام في ٥ حزيران ٧٢ عناوين بارزة لهذا النهوض . ثم جاءت وثيقة القوى والشخصيات الوطنية والقيادية والاجتماعية إلى دورة مجلس الأمن في حزيران الماضي ، لتعبر بوضوح عن موقف الملك حسين ومشروع المملكة الهاشمية أو المتحدة ، فقد أكدت الوثيقة عدالة الصراع من أجل طرد الاحتلال ، ورفض أي حضور مادي وسياسي لحكم الملك حسين مما كانت صيغته السياسية والتنظيمية (مملكة هاشمية أو متحدة) ، والإصرار على حق تقرير المصير للشعب في الأراضي المحتلة والسيادة الفلسطينية على الأراضي الوطنية .

● تعزيز المواقف السياسية لحركة المقاومة في صفوف شعوب الأمة العربية وحركتها التقدمية وفي صفوف الحركة الشيوعية والتقدمية العمالية واعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في صراعه من أجل التحرير وحق تقرير المصير . ● وصول جميع أطراف الصراع العربية والعمالية إلى نتيجة محددة - رغم التباين في مواقف كل طرف - بقول بانه « لا يمكن حل أزمة الصراع العربي - الإسرائيلي بمعزل عن إيجاد حل لمشكلة الشعب الفلسطيني» . وبقي الملك حسين واسرائيل غط في موقع الرضخ المطلق للشخصية الفلسطينية وإبنة حقوق وطنية لشعب فلسطين «فلسطين كانت في الماضي أصبح جزء منها اسرائيل والجزء الآخر الأردن» كما يرى حكام عمان ونسل ايساب .

● المازق العام الذي يعيشه حكام عمان بعد مذابح ايلول بدءا من الحصار الفلسطيني الكليل باستثناء غلة قليلة من الرجوازية الكبيرة في عمان والضفة الغربية ، مروراً بالعزلة الشعبية العربية ، وبالعزلة العربية الرسمية نسبيا أو انقطاع الأموال اللبنة والكوسنة ، وانتهاء بجديد صفقة التوبة المنفردة ، نظرا لمواصلة اسرائيل تنفيذ برنامجها الخاص في التهويد والاحتلال بالأراضي المحتلة ...

● وحات نصريحات الزيات وبورقيسية ، وخاصة بورقيسية حول الدولة الفلسطينية ليشير تساؤلات حادة في عمان نضع مصير النظام الهاشمي موضع بحث ومناقشة . فغزة النصريحات تحمل بالتأكيد نغزلا جديدا لصالح اسرائيل ولكنها بذات الوقت تشير إلى نظرية أطراف الصراع القاتلة « بأن لا حل بدون حل مشكلة الشعب الفلسطيني» . أمام جميع هذه التطورات أخذ الملك حسين يتلمس خطورة المحافظة على عزله ، وهو يعلم أنه إذا فقد تمثيلا للشعب الفلسطيني فقد مبرر وجوده ونظامه ، وهذا هو محور الصراع الأساسي بينه وبين الثورة الفلسطينية ، فهو يريد القضاء على الثورة ليقبى « ممثلا وناطقا أوحد

القبع « أمام شعب فلسطين وشعوب الأمة العربية . ● فك العزلة الرسمية العربية عن عمان واعطائه قدرة أكبر على الحركة في المنطقة العربية . هذا ما يريده ويربجه الملك حسين من التستر وراء سياسة « الانفتاح» وبهذا تكسب اسرائيل أيضا لانها تعلم جيدا أين يقف حكام عمان بالنسبة .

ماذا يقدم الملك حسين مقابل أرباحه من الانفتاح ؟ يمكننا أن نقرر بكل ثقة « لا شيء» ، والدليل مجرى مباحثات الخولي - الرفاعي في القاهرة وعمان ودمشق .. فقد أوضح الملك حسين « حدود الانفتاح» بهذه النقاط : عودة للعمل العربي السياسي المشترك ، عودة للجهة الشرقية محصورة بقنوات أردنية ، عودة العلاقات الدبلوماسية وعودة الأموال العربية . وهذا ما تؤكد معلومات « الحرية» ومسا ٨ - ٧٢ . وعندما أشارت الصحف المصرية إلى أن مباحثات الخولي في عمان تناولت مشروع المملكة المتحدة والعلاقات مع المقاومة الفلسطينية بجانب القضايا الأخرى ، بادر عبد المنعم الرفاعي فوراً إلى نفي أي بحث في موضوع علاقة الأردن بالمقاومة أو مشروع المملكة المتحدة (٨ - ١٠) .

ان موقف الحكم الأردني من الانفتاح هو في حدود عدم تكريس العزلة والقطيعة مع مصر وسوريا للحصول على الأهداف المباشرة والراهنة المذكورة دون أن يتروى على هذا الانفتاح أية التزامات سياسية أو عسكرية جديدة على النظام ، والتي من الممكن أن تفقده أي موقع مهما كان جزئيا من المواقع التي يقف عليها منذ ايلول ٧٠ حتى الآن . ولذا فهو يرفض أي حديث عن المقاومة الفلسطينية أو تحديد من يمثل شعب فلسطين أو مشروع المملكة المتحدة .

اما الحديث عن إحياء الجبهة الشرقية فهو ليس بأكتر من مدخل للوصول إلى الأهداف المطلوبة ، فالنظام بتكريه السياسي والطبقي والرجعي وبمعاقلته الاستراتيجة المصرية بأمريكا ، ودوره التاريخي والراهن في العداء المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية يحدد رفضه للمساهمة في أي صراع مع العدو ، وطالما أنه « سيد» الجبهة الشرقية ، فهو يعلم الحدود السكينة لمسألة « إحياء الجبهة الشرقية» .

● بطرح نفسه من جديد قوة مقرر في مجوع نسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، بعد أن تم حفره في زاوية ضيقة ، وهذا يقع له من جديد الطريق لاعتبار نظامه ناطقا باسم شعب فلسطين في الأردن والأراضي المحتلة وممثلا لهذا الشعب !

● تطبيق الدعوات العربية التي تعبر المقاومة هي المثل الشرعي والوحد لشعب فلسطين ، والدعوات التي تقول بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . في هذه المرحلة وعلى المدى الاستراتيجي العام . ان حجر الزاوية في سياسة الملك حسين هو ادعاء الوصاية على مصر شعب فلسطين وبنيته وبكافة وسائل القمع (من عام ٤٨ - ٦٧ ، مذابح ايلول ونموز ، العداء الثابت لحركة شعب فلسطين) والرشوة (المادية للعملاء ، السياسية لمشروع المملكة المتحدة) والنزليل (ادعاء الحرص على القضية الفلسطينية .. الخ) . فغزة الوصاية والنزليل هي التي تشكل البرر الاساسي للنظام الهاشمي ومصدر المال الدائم من الإمبريالية ، أو من الدول العربية باسم الصمود أمام العدو الصهيوني .

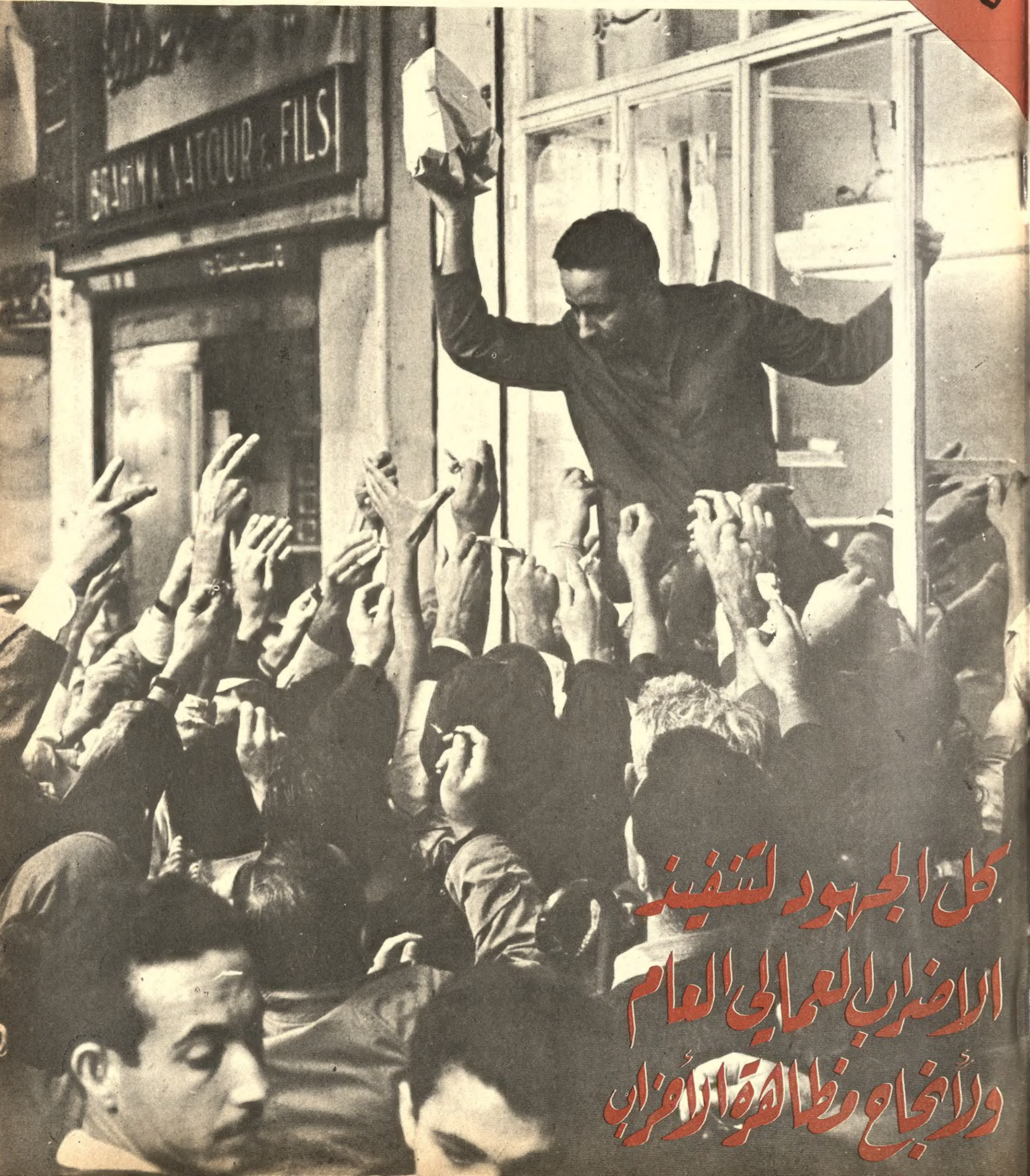
● إعادة ضخ الأموال العربية في طاحونة القمع الهاشمي للشعبين الفلسطيني والأردني ، بعد أن أوقفت لبيا والكوت الدفع اثر مذابح ايلول .

● تقديم حكم الملك حسين « بعبارة الانفتاح العربي» إلى شعب فلسطين عامة وفي الأراضي المحتلة خاصة ، وبهذا تتم من جديد عملية « تجليل وغندرة لوجه النظام

مناقشة مختلف من مشاريع الدولة الفلسطينية داخل حركته المقاومة

الجميع

بيروت - الاثنين ٢٧/٨/١٩٧٢ - العدد ٦٢ - السنة ١٣ - المجلد ٢٥ قرشاً لبنانياً



كل اليهود لتفني
الاضراب العمالي العام
والأجحاح نظامه الأفراب

دفاع "الهدف" عن الجيش الأحمر الياباني ليس لهو مسألة !.

في عددها الصادر بتاريخ ١٨ اب ١٩٧٢ نشرت المجلة اللبنانية التقدمية « الهدف » مقالا بعنوان : « لم نقرأ هذا في نداء الوطن ولا في الحوادث وانما هي مجلة الحرية » .

ونشرت الهدف في مقالها الى فترة صغيرة من مقال نشرته الحرية حول اختطاف الطائرة اليابانية ونجبرها في بنغازي بعد ان فشلت الجهة التي نفذت الاختطاف في تحقيق اهداف العملية ، التي ادانها منظمة التحرير الفلسطينية وادانتها « الحرية » ايضا كعملية مرصنة محدودة الاثاق السياسي . وفي سياق تحديد الموقف من تلك العملية تعرضت « الحرية » بالندد القائلين على عملية الاختطاف ، الذين يستريحون كما قال المقال ،

لاستبدال التضامن الاممي العادل مع النضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ببعض المظاهرات التي تنظمها بعض الفرق الفوضوية في بعض الجامعات اليابانية .

وبما ان « الهدف » مغرط في الدفاع عن الجيش الأحمر الياباني ، ومذكرا بنضالنا « كفضيل نوري شيوعي » ضد الطغيان الابريائي وضد الاستغلال والاضطهاد .

وسيفر انتظر الآن عن اعتبار الجيش الأحمر الياباني فصلا شيوعيا ثوريا أم غير ذلك ، فان مقال « الهدف » قد تجاهل المسألة الجوهرية المختلف عليها ، وهي عملية الاختطاف وضررها بالمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني ، وركز بدلا عن ذلك على مسألة هامشية ، وبقيانا لو كنا نذكر أهمية الموقف من بعض « الفرق الفوضوية في بعض الجامعات اليابانية » وأولويه على المسألة الجوهرية المختلف حولها مع مجلة « الهدف » ،

لما أشرنا اليه على الإطلاق . فالمسألة ليست هنا بالتحديد ، وإذا كان الاعتراف بنشاطات الجيش الأحمر الياباني ضد الوجود العسكري الأمريكي وضد الاستغلال والاضطهاد محل عقدة التمييز أو عديمه بين « نداء الوطن » و « الحوادث » من جهتي «الحرية» من جهة أخرى غلبنا أمام اختارات متعددة .

ولكن هل هذه هي المشكلة ؟ طبعاً لا ، وهذا ما ندركه ، أو ما يجب على « الهدف » أن تدركه حقاً . فالمشكلة المختلف عليها هي الاصل وليس الهامش ، ولا نعتقد أن

« الهدف » محقة في موقفها ، خاصة وانها لم تخلت موقف سياسي صريح من عملية القرصنة تلك . قالت « الهدف » : « لا أريد الدفاع عن عملية الاختطاف لأن المقاومة قد أدانت العملية عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية . ولا أريد أن أناقش أيضا « طبيعة العملية » وما إذا كانت مبررة أم غير مبررة » .

وفي هاتين الجملتين القصيرتين محدد «الهدف» موقفاً متكاملاً ، لا يستطيع غموضه النسبي أن يحرف الإنظار عن حقيقة الخلاف : «الهدف» لا تريد الدفاع عن العملية ليس لأنها ترغض ذلك ، بل لأن المقاومة قد أدانت العملية . هنا نحسم « الهدف » بالمقاومة .

وبنظير فان الجميع يعرفون ، استناداً الى اعتراف لا نذكر أحداً بها ، بأن دوافع الإحتواء تحيل أكثر من احتمال . يحق لنا أننتسأل ، لماذا لا نقول « الهدف » بأنها تدفن العملية التي أدانتها منظمة التحرير ، وتسفيع عن ذلك بموقف غامض « لا أريد الدفاع » . هل كان هناك احتمال أن ندافع « الهدف » عن عملية القرصنة لو أن المقاومة تجاهلت العملية .

بتضامن عمال الرّش في الجنوب تحققت مطالبهم العادلة

وفيما يلي البيان الذي وزعته لجنة عمال الرّش وقد جاء فيه :

با جهاير العمال ان نجاح اضرابنا الذي اعلناه يوم الثلاثاء في ١٤-٧٢ والذي استمر اسبوعاً كاملاً رداً على نغمت ارباب العمل ، ومحاولتهم تشييل العمال بأدوية سامة جديدة ثمانى ساعات عمل يومية ، جاء ليكرس قدرة العمال على المحافظة على مكاسبهم واهراز مكاسب الأخرى وثمان ساعات في بقية الأديوية وحقق العمال أجوراً نسبتها ٧٠ بالمئة من أجرتهم الأساسية عن أيام الاضراب .

ان واعي العمال لأهمية وحدتهم والتفانهم حول لجنتهم المنتخبة كان العامل الرئيسي في الضغط على ارباب العمل لتحقيق مطالب العمال وخاصة ان التحرك حصل في منتصف الموسم في فترة يستطيع ارباب العمل الصمود في وجه الاضراب في حين انهم لا يستطيعون الصمود في اول الموسم .

بقي ان نعرض موقف الاتحاد العام لعمال فلسطين الذي كان يلعب دور الوساطة بين العمال وأرباب العمل في حين أنه يجب ان يكون الى جانب العمال دوماً ذلك يعني مزيداً من الانسحاب الى الاتحاد لتطوره واقامة غرور مهينة داخله تعمل على ابطال العناصر الجعالية الشريرة الى قيادة الاتحاد . اما تأثير الاضراب على نقابة عمال البساتنة في الجنوب فكان قويا وفعالاً . فالجلس التنفيذي للنقابة يضم اثنين من ارباب العمل وأصحاب المونورات واثنين من الوكلاء هؤلاء وقفوا بوجه الاضراب حين اتصلت اللجنة بالنقابة ولكنهم اضطروا الى التراجع ليقولوا انهم يريدون الوساطة بين الطرفين ولكن رئيس النقابة بموقفه المشرف مع اللجنة كان يؤكد دائماً ان النقابة هي للعمال ويجب ان تقف دائماً الى جانب العمال . ان هذا الانشقاق بين المؤيدين قد دفع رئيس النقابة الى التهديد بالاستقالة نتيجة لكل هذا فشل موقف النقابة ولم تشترك في المفاوضات وظلت بعيدة عن المعركة . ان هذا يدفع بالخيط الصحيح الذي يدعو العمال الى الانسحاب الى النقابات والنكل داخلها لتسيطر عليها وجعلها نقابات فعالة ديمقراطية وجاهيرية . فإذا كان موقف اللجنة ، حيث العمال أكثر للانسحاب الى النقابة لتشكيل طرف معارض مع الفئات الجعالية داخلها .

لجنة عمال الرّش المبدأت الزراعية في منطقة صيدا

السعودية

السجون للشعب والبترول والمواني الحربية لا ميركا

اخذت صحف النظام السعودي ان حكومة الملك فيصل ، اصدرت امراً (١٠ - ٨ - ٧٢) لينا ٢١ سجناً بالإضافة الى عشرين سجناً عسكرياً بحرية للإمبريالية ، هدفها التحرك بعني ان هناك سجناً مفتوحاً من الانصاعدا بالنسبة لكل سنين ألف مواطن من السكان ويعني هذا ، وببساطة حسابية أيضاً ان عدد السجون في البلاد اصبح اربعة اضعاف عدد المستشفيات الحكومية ..

وسلمت الحكومة السعودية في اوائل اب ٧٢ ميناء « جبي » المطل على مياه البحر الأحمر للولايات المتحدة الاميركية كقاعدة عسكرية بحرية للإمبريالية ، هدفها التحرك في حوض البحر الأحمر ، وخاصة باتجاه الشواطئ البنية واستخدامها كنقطة ركوب ضد الثورة في اليمن الديمقراطية وتضع القيمة الكبرى لهذه العملية الرجعية - الإمبريالية عندما تربط

البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط ، كما انشأ في حوض البحر الأحمر ، وخاصة باتجاه الشواطئ البنية واستخدامها كنقطة ركوب ضد الثورة في اليمن الديمقراطية وتضع القيمة الكبرى لهذه العملية الرجعية - الإمبريالية عندما تربط

عاد من موسكو في الاسبوع الماضي وفد الثورة الفلسطينية بعد ان أجرى سلسلة من المحادثات السياسية الهامة . وقد ترأس هذا الوفد الاخ ابو عمار رئيس اللجنة التنفيذية وضم في عضويته الرفيق ياسر عبد ربه عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية الديمقراطية وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، والاخ غاروق غنومي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير . وأجرى الوفد عدداً من اللقاءات كان أبرزها مع الرفيق يوناماريوف اعضاء المرشح للمكتب السياسي في الحزب الشيوعي السوفييتي ومسؤول اقسام الدولي ، والرفيق اليانوفسكي عضو اللجنة المركزية ومسؤول قسم الشرق الأوسط . وقد تناولت المحادثات الوضع الراهن على الصعيد الدولي عموماً وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص ، وجرى عرض مفصل لنظور نضال الشعب الفلسطيني بقيادة حركة المقاومة ، ومهام نضاله القبلية ضد العدو الصهيوني ومن أجل تحرير وطنه .

وانسم جو المحادثات بالصراحة واليجابية ، وقد عبر فيه الرفاق المسؤولون السوفييت عن تقديرهم للدور الكبير الذي تلعبه المقاومة الفلسطينية ، وسائر القوى التقدمية العربية في مواجهة الخطط الإسرائيلية - الأمريكية ، وأكدوا تضامنهم الوثيق والحازم مع نضال الشعب الفلسطيني بقيادة المقاومة الفلسطينية حتى ينزع حقوقه الوطنية المشروعة ، ومع كل الشعوب العربية من أجل صد المعتدين ودمهم .

ولقى الوفد الفلسطيني في كل اللقاءات الرسمية التي جرت ترحيباً حاراً وتأكيداً قاطعاً ، باستمرار أقدامه السياسية والعملية في مقدمتها البلدان الاشتراكية .

بينها وبين السياسة السعودية الجارية في اليمن الشمالي والتخضير لشحن حرب عدوانية على اليمن الديمقراطية .. ومما هو جدير بالذكر ان للإمبريالية الأمريكية قاعدة عسكرية ضخمة في المنطقة الشرقية (الظهران) مزودة بأسلحة نووية وبجانب منابع النفط العربية .

وفي الوقت الذي تلح اوساط الرجعية بأنها تستخدم سلاح النفط سياسياً للضغط على اميركا من أجل انضاد « سياسة متوازنة بين العرب واسرائيل » على حد تعبير هذه الاوساط ، ناسي الخطوات العملية لتكذيب هذا الادعاء ، فقد ارتفع معدل انتاج النفط « السعودي » من (٥٥٥) مليون برميل يومياً في كانون ثاني ٧٢ (٩) مليون برميل يومياً في حزيران ١٩٧٢ .

هكذا تختزل السياسة السعودية برنامجها العملي : « السجون للشعب والتمتع بحركة النحر في الجزيرة والنفط العربية . البترول والقواعد والمواني العسكرية لأميركا » .

وفي الوقت الذي تنملي فيه السعودية بالمواني والقواعد العسكرية الأمريكية تتحدث بعض التقارير الصحفية العالمية عن مخطط اميركي لاقتلال منابع النفط والنفط العسكري اذا نفذ حكام السعودية سياسياً !

وفي الوقت الذي تنملي فيه السعودية بالمواني والقواعد العسكرية الأمريكية تتحدث بعض التقارير الصحفية العالمية عن مخطط اميركي لاقتلال منابع النفط والنفط العسكري اذا نفذ حكام السعودية سياسياً !

وفي الوقت الذي تنملي فيه السعودية بالمواني والقواعد العسكرية الأمريكية تتحدث بعض التقارير الصحفية العالمية عن مخطط اميركي لاقتلال منابع النفط والنفط العسكري اذا نفذ حكام السعودية سياسياً !

تواصل حكومة صنعاء حملاتها العسكرية على الارباف وحملات الاعدام في المدن ، وكل هذا تنفيذاً للسياسة الرجعية في قمع ونضيفة الحركة الوطنية في الشمال والتخضير لشحن حرب عدوانية على الجنوب وتقوم السعودية - إيران - اميركا بنمويل هذه السياسة . وجاء رحيل الاتريالي الى سوريا (بجة الاستشفاء) لفتح الابواب على مصاريها للتحري وشركاء ، غشيد الشمال مزيداً من الاعدامات للوطنيين والحملات العسكرية على الفلاحين طيلة الاسابيع الماضية .

تعدى المقاومون حملة عسكرية على الرخبة (قضاء الزهرة) وشرع وعجده وشعب استولى فيها المقاتلون على كمينه كيرة من الاسلحة المتنوعة وسقط لقوات الرجعية ٧ قتلى و٩ جرحى واسرى حمله من المرتزقة ثم الإفراج عنهم بعد جلسات تنقظ وطني واجتماعي معهم . وجرح لنا رفيقان (٧٢-٧٣) .

تم التصدي لحملة عسكرية على منطقة جبين (بقيادة العميل حمودعاطف) وفي ٢٨-٧٢ تصدى المقاومون لحملة أخرى على منطقة « الرباشية والحبشية » قادها العقيد علي الشامي نائب رئيس هيئة اركان الجيش والمقدد علي السعدي وتكبدت الرجعية خسائر كبيرة واستشهد من المقاتلين خمسة عشر مسعد العدائسي والقيب علوي السيمان . لواء اب :

تم التصدي لحملة أخرى في جبال الشمر غادها العقيد علي الشامي ، وسقط من بين القوات الرجعية المرائد عدداً من المقاتلين ومنظمة الثوريين الذين بيانا عن عمليات مجابهة حملات السلطة في شهر تموز (يوليو) ٧٢ وفيما يلي عرض للبيان :

تحررت حملة عسكرية كبيرة بقيادة الشيخ زيد عيون عامل الوازعه الى الموكرة ٢٨-٧٢ قصدي لها الفلاحون بقيادة مجموعات من منظمة الثوريين ، واستشهد من المقاتلين خمسة عشر من المرتزقة ثم الإفراج عنهم بعد جلسات تنقظ وطني واجتماعي معهم . وجرح لنا رفيقان (٧٢-٧٣) .

(منذ فترة نشرت مجلة « لوبوسيل اوسرفانور مقالا أكدت فيه ان الولايات المتحدة قد وضعت مخططا للدخل العسكري في منطقة الخليج في حال قيام البلدان العربية المتحدة لنفط بوقف ضخ البترول) !

والمينفيلة المضخوخة في المسألة كلها ان ما سمى « بالانذار والتهديد السعودي » بوقف زيادة انتاج النفط لعدم الاستماسة الأمريكية تجاه اسرائيل ، تقابل بهديد تدخل عسكري اميركي ! . وإذا كان «الدخل العسكري » لأميركي « مسألة دعاوية أكثر منها بحسالة غشيلة ، لأن السياسة الأمريكية منذ بحرة صنعاء أصبحت بحسب ايف حساب قبل ان تدخل عسكرياً ، ولأنها - ايضاً - ليست بحاجة لهذا التدخل نظراً لوجود وكلائها المحليين من ايران الى السعودية نفسها ، الى « اسرائيل » .. هؤلاء الوكلاء الذين يتكفون بالتدخل محلياً نيابة عن اميركا ، وحماة مصالحها ،

وعذا ما يقوله الاميركيون انفسهم ، وما يقوله وكلاؤهم انفسهم كما صرح شهاب اسران مؤخراً ، وكما كان يصرح المسؤولون الاسرائيليون باسفرار ..

ان القواعد والمواني العسكرية الأمريكية في السعودية قائمة بوجوده لحماية المصالح الأمريكية وحماية النظام السعودي ، ومن المحض فغلا ان يقال ان اميركا هددت بالتدخل العسكري اذا نفذ حكام السعودية « انذارهم » !

اليمن الشمالي

الفلاحون ومنظمة المقاومين الثوريين اليميين يتصدون لحملات السلطة

تم التصدي لحملة عسكرية على ذخر (منطقة جبين) بقيادة العميل حمودعاطف ٢٨-٧٢ . وفي ٢٨-٧٢ تصدى المقاومون لحملة أخرى على منطقة « الرباشية والحبشية » قادها العقيد علي الشامي نائب رئيس هيئة اركان الجيش والمقدد علي السعدي وتكبدت الرجعية خسائر كبيرة واستشهد من المقاتلين خمسة عشر مسعد العدائسي والقيب علوي السيمان . لواء اب :

تم التصدي لحملة أخرى في جبال الشمر غادها العقيد علي الشامي ، وسقط من بين القوات الرجعية المرائد عدداً من المقاتلين ومنظمة الثوريين الذين بيانا عن عمليات مجابهة حملات السلطة في شهر تموز (يوليو) ٧٢ وفيما يلي عرض للبيان :

تحررت حملة عسكرية كبيرة بقيادة الشيخ زيد عيون عامل الوازعه الى الموكرة ٢٨-٧٢ قصدي لها الفلاحون بقيادة مجموعات من منظمة الثوريين ، واستشهد من المقاتلين خمسة عشر من المرتزقة ثم الإفراج عنهم بعد جلسات تنقظ وطني واجتماعي معهم . وجرح لنا رفيقان (٧٢-٧٣) .

تم التصدي لحملة أخرى في جبال الشمر غادها العقيد علي الشامي ، وسقط من بين القوات الرجعية المرائد عدداً من المقاتلين ومنظمة الثوريين الذين بيانا عن عمليات مجابهة حملات السلطة في شهر تموز (يوليو) ٧٢ وفيما يلي عرض للبيان :

قامت قوات السلطة بقصف عدد من القرى في مراد وحرب بالطران ، نتج عنه تدمير عدد كبير من منازل الفلاحين ، وتكبدت قوات المقاومين من تطويق مقر الشيخ غالب الاجدع ومرتزته وادت المعركة الى سقوط عدد من القتلى بين المرتزقة منهم الشيخ عبد الله ، واستشهد انا المناضلان عبدالله علي الطناف وأحمد سعيد المطر

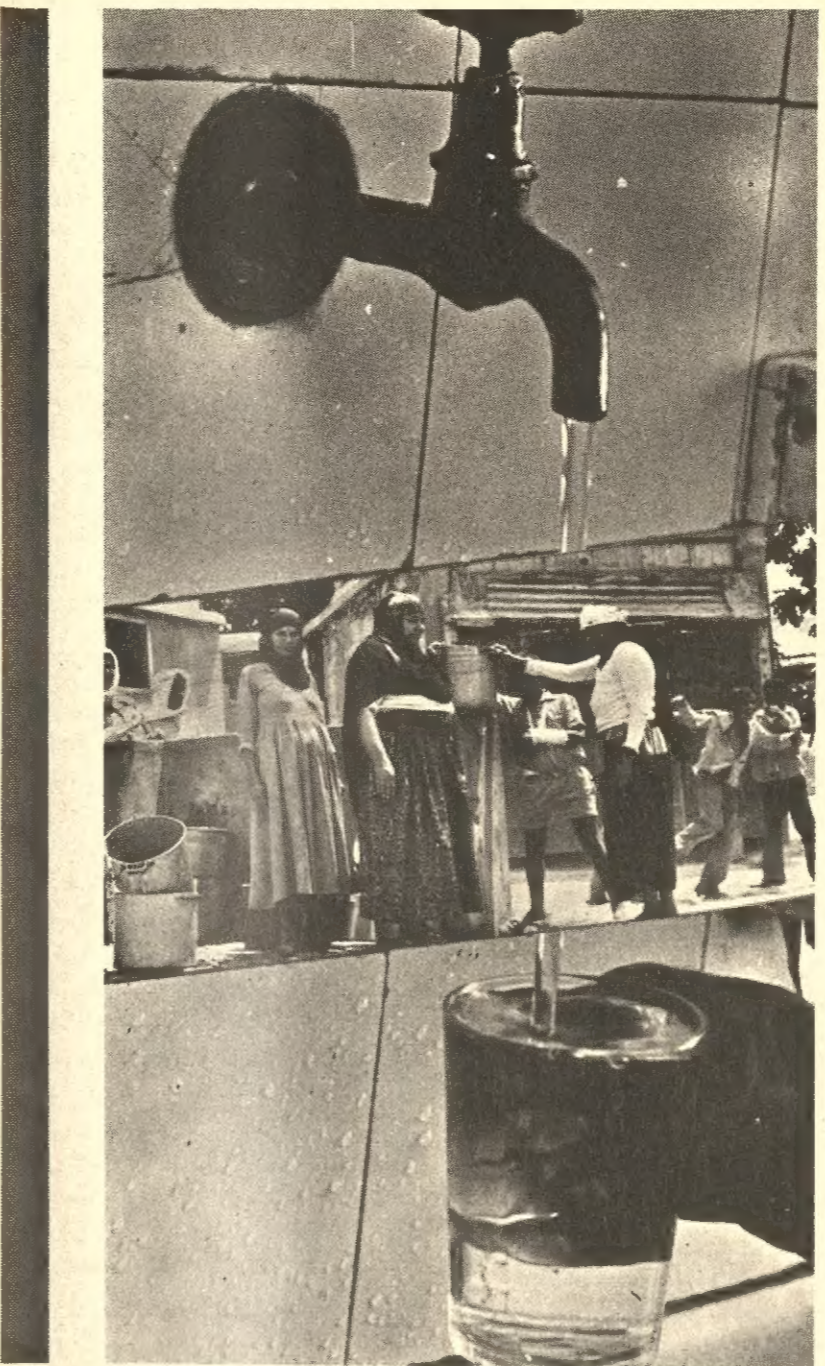
وراء أزمة المياه والكهرباء:

هدر الثروة المائية، إهمال القطاع الانتاجية وفساد الإدارة

الى جانب الازمات الاجتماعية المتفاقمة - والغلاء خاصة - تعيش البلاد الان أزمة المياه والكهرباء. بينما مكان آخر من هذا العدد صلبة الازمات الاجتماعية بتبعية النظام الاقتصادي اللبناني للسوق الامبريالية ومسطرة الرأسمالية المصرفية - التجارية على مقدراته .

ماذا عن اسباب أزمة المياه والكهرباء ؟ تحاول الدعاية الرسمية تشر تفسير بعيد ازمني المياه والكهرباء الى مصدر واحد - الطبيعة . وتتذرع بقلّة الأمطار هذا العام لتفسر شح المياه . وشح المياه هو الذي يفسر - برأي الدولة - انخفاض الطاقة الكهربائية المتوافرة .

هذا في حين تبين الارقام والوثائق - وبعضها يصدر الآن عن لسان مسؤولين في الحكم والإدارة - ان الاسباب الفعلية لازمني المياه والري تكمن في طبيعة النظام القائم : خنق وإهمال للقطاع الانتاجية - والزراعة خاصة - لتبليط الاحتكارات على النبايع المائية ، تحويل الإدارة الى مرتع للتبلة والفساد والانتفاع ..



جاري التهر (على مجرى نهر الكلب مثلا) - اصلاح الشبكات والابار قح الهدر الانساني للمياه .

من المسؤول عن انقطاع التيار الكهربائي ؟

يوقع الخبراء أزمة كبيرة في الطاقة الكهربائية تبدأ ظلماتها في النصف الثاني من شهر ايلول وتنتد خلال تشرين الاول ، مما سيؤدي الى التفتين في توزيع التيار الكهربائي على المستهلكين وقطعة لمدة أربع ساعات يوميا عن المعامل .

أ.م. (ميرا) لجر مياه الى الجنوب . توضع الدراسات . وتنام في الادراج . ويندغل اقطاب القطاع السياسي ويبقى تنفيذ مشروع جر مياه الليطاني الى الجنوب مجددا يبيب نظار مصالح جؤزف السكاف وكامل الاسعد . نسم بينكر حل جيد . هو جر مياه الليطاني الى بيروت لاستخدامها كجاء شفة . مع ان نسبة التلوث في هذه المياه مرتفعة وكلفة الجر الى العاصمة باهظة لبعد المسافة والكيمات القابلة للاستخدام اقل من الكميات المتوافرة في مغارة جيسنا مثلا (١٥٠.٠٠٠ متر مكعب يوميا في الليطاني و ٥٠٠.٠٠٠ في جيسنا) بالإضافة الى ان جر مياه الليطاني الى بيروت يؤدي الى انخفاض الطاقة الكهربائية التي يولدها معمل مركبا ...

بعض الاقتراحات والمشاريع الملحة

هذه بعض اوجه ارتباط أزمة المياه (شفة وري) بسياسة النظام في اهمال وخنق القطاع الانتاجية ، وتبليط الاحتكارات على افضل النبايع المائية ، الخ. يبقى ان الخبراء الملتين يملكون عددا لا يمتاها من المشاريع والاقتراحات يجدر التعريف بها .

وضع خطة شاملة للافادة من الزروات المائية المهدورة في خدمة تنمية الريف والصناعة - استهلاك الشبكات العديدة التي تسوز المياه ولا تزال ملكية خاصة لأفراد . واستهلاك شركات تبعية المياه .

أخذ كلفة التدابير لتع انقطاع المياه . وإصلاحها بصورة منظمة الى الاحياء الشعبية التي لا تزال محرومة كليا من شبكات المياه .

استبدال المعيار بالعدادات للسماح بقياس كمية المياه المستهلكة فعلا .

تنفيذ المشاريع الالية الى زيادة كمية المياه المستثمرة (ولا سيما مشروع جر مياه جيسنا الى بيروت بواسطة الجاذبية) وخضر الابار الارتوازية لاستخراج المياه الجوفية ، وتثبيت شبكات المياه ، وإنشاء الجسور على

المواطنون من المعطى او يضطرون لشرب المياه الملوثة ، تؤدي سيطرة الاحتكارات المحلية (المرتبطة بالشركات الأجنبية) الى حرمان غالبية المواطنين من انقى واصفى النبايع المائية ، او يضطرون البضى الى شرائها بـ ٦٥ قرشا للتر الواحد (اي بما يساوي ضعف سعر لتر البنزين تقريبا !) .

سياسة خنق وإهمال الريف

لكن مياه الشفة وجه واحد من أزمة المياه . الوجه الآخر هو نداحة هدر الثروة المائية بالنسبة لحاجات البلاد الى مياه الري . ويتكسب هذا الموضوع أهمية خاصة ونحن بصدد موجة الغلاء الجنوبية . قد يتساءل الرء : وما الصلة بين هدر الثروة المائية وأزمة الغلاء ؟ الصلة وثيقة . تبين لنا في مجال آخر الابهية القصوى لتعزير الزراعة في مكانة الغلاء .

ذلك ان خنق هذا القطاع الانتاجي وتسخير انتاجه لاشباع حاجات السوق الخارجية لا توفير المواد الأولية التي تسد حاجيات الاستهلاك الداخلي ، يشكلان سببا رئيسيا من اسباب التكالل المتزايد على المستوردات ليد البلاد بالوارد الغذائية الضرورية . والواقع ان هدر الثروة المائية جزء اساسي من اهمال ري الريف . هنا ايضا ، ياتي هدر الثروة المائية - واندماج التخطيط في استثمارها لاغراض الري وانعاش الزراعة - يعبر عن التبن الفادح الذي تدفعه الجماهير نتيجة سيطرة الرأسمالية الطفيلية على الاقتصاد وتحكمها في مقدرات البلاد .

وهنى عندما تقوم مشاريع مائية ، فانها تقع فريسة مصالح كبار ملاكي العقارات والمخلفين ، وتدفع الجماهير ثمن المضاربي مصالح القطاع السياسي .

مشروع الليطاني ، مثلا ، انجز عام ١٩٦٨ ، ولا زال البحث يدور حتى الآن حول مستوى التسوب الواجب اعتماده (٦٠٠ او

قدم مؤتمر المياه في نادي خريجي المقاصد كية وافة من الاصناف والواقع النسبي ندضى الاضاليل الرسمية حول الاسباب الفعلية لتشح المياه .

أول ما يتبين من ان سياسة الدولة في ظل سيطرة قطاع الخدمات - هي سياسة هدر الثروة المائية بصورة غير محقولة .

بلغت كمية المياه الاجبالية الناجية عن هطول الأمطار وذوبان الثلوج لهذا العام حوالي عشرة مليارات متر مكعب . بينما كمية المياه المستثمرة فعليا لاتتجاوز ٨٢٥ مليونمتر مكعب . هذا يعني ان ٩١٧٥ مليون متر مكعب من ثروتنا المائية ذهب هدرًا خلال هذا العام ! اي اننا في ظل بركة سلطة كبار التجار والمبارسة نهدر ما يزيد عن ٩٠ في المئة من ثروتنا المائية كل عام . ولنتذكر القراء اننا نتحدث عن عام ينقسم بشح الأمطار !!

الاستثمار الرأسمالي لمياه الشفة

هذه عينة فقط عن مدى هدر الثروة الوطنية في بلد النبايع ، ومدى الاستهتار بتأمين اول ضروريات الحياة للمواطنين في ظل نظام المسيرة والنهب .

على صعيد انتفاع مياه الشفة ، كان رد الدولة بالغا في دلالاته . فقد أعلنت انها قد رخصت لشركتين جديبتين لتعبئة المياه (أحدهما في « النصب » ببيكيا) ، طبعا البلد نتحدث عن المعولات الكبيرة التي ندمت ثمنًا للترخيص لهاتين الشركتين ، كما نتحدث عن دخول كبار المتنفذين السى مجالس إدارة الشركتين .. نترك الرأسمالية اللبنانية تتباكى على ارتفاع معدلات « الخوة » التي يفرضها عليها القطاع السياسي . هذا هو شأنها . وتلك مصيبتها بجهاز القضايات السياسيسين الذي تستعين به لاستمرار نهبها واستغلالها .

والإبلغ دالة من كل ذلك هو التبن الذي تدفعه الجماهير من توسع الاستثمار الرأسمالي ليشمل المياه . ففي الوقت الذي يشكو

دوائر الدولة تتناحر طوال الاسبوع الماضي في تضارب رواياتها عن « السر » المرصود . في مؤتمره الصحفي يوم الأربعاء الماضي ، اصر بديع لحود ، المدير العام لمصلحة كهرباء لبنان ، على ان « سر » الأزمة يعود للطبيعة والتشح في مياه الأمطار هذه السنة . ويشيف ان ثمة بعض الأخطاء والأهمالات في مجموعات المعامل الحرارية .

وينضج ان هذه « الأخطاء والأهمالات » هي التالية : عطل اصاب مجموعات في معمل الذوق (من اصل أربع) لم يجز اصلاحها حتى الان . اما المجموعتان الصحيحتان ، فلا تعملان سوى بثلثي طاقتها . في معمل الجية ، مجموعتان تعذر تشغيلهما لان الشركة المتهمة لم تعمل المسؤولية عنها ما دامت المصلحة لم تنجز معاملات التسلم والتسليم . (من يذكر فضيحة معمل الجية التي كثر اللغط حولها في مطلع هذا الحكم وطواها النسيان ؟) ثم ان مصلحة كهرباء لبنان عمدت الى اعادة تشغيل محرك الديزل في المبنى المركزي للمصلحة الذي ينتج ٨ آلاف كيلوات - ساعة ، ويكلف انتاج الكيلوات الواحد ٥٠ قرشا ، بينما لا يكلف اكثر من ٣ قروش في المعامل الحرارية . وللعلم كانت المصلحة قد باعت محرك الديزل هذا من احد تجار القطع وكادت تبشر فقه قبل اسبوعين .

وليس هذا وحسب . فقد تبين ان مصلحة الكهرباء كانت تخطط لاصلاح مجموعتي معمل الذوق في الصيف . وتعد لاجراء الصيانة على محركات معمل الجية في الصيف ايضا - اي في ذروة الحاجة الى استخدام هذه المحركات !! هذا وقد كشفت مصادر مضطعة الليطاني انها نهت الى الشح في ١٦ شباط الماضي . واقترحت اعتماد الطر الاصطناعي فوق بحيرة القرعون . لكن وزير الموارد المائية والكهربائية افاد ان لا حاجة الى الطر الاصطناعي لان امكانات المعامل الحرارية قادرة على سد المعجز .

« بين حانا ومانا ضاعت لحانا » . بين وزارة الموارد ومصلحة الليطاني ومصلحةكهرباء لبنان ، ضاعت الطاقة الكهربائية ، وبدأ المواطنون يستعدون للمودة الى نور « الكازر » والزيت في بلد « الإشعاع والنور » .

أخيرا بق بديع لحود الجبسة ، او ضمنا منها ، بعد انتضاح امره . واقر ان « سر » الأزمة هو « عطل في معمل الذوق الحراري منذ اول الصيف » . اما لماذا لا يجري تصليحه . ولماذا لا توجد محركات ومولدات اضافية . فهدر امور لا يبدو انها تخص المواطنين . انها من « اسرار » الدولة العليا . ملطها هي فضيحة المولد الممثل سلفا الذي اشترته الدولة من شركة يابانية . ورفضت هذه استعادته واعادت عشرات الالابن المدفوعة ثمنًا له .

هذه بعض « أسرار » أزمته المياه والكهرباء ويبقى انه يمكن توقع النتائج سلفا . المياه تقطع عن الاحياء الشعبية وتبقى متدفقة على بيوت وحدائق الاحياء الأرستقراطية والبرجوازية . ويبقى على أكثرية السكان شرب مياه « الصحة » او المشروبات الغازية غير الكحولية او شراء المياه « للشرب والخدمات المنزلية » بد « التثك » . والتيار الكهربائي سيقطع هو ايضا عن « أبناء الجارية » ويبقى شعثشعا في بيروت « أبنات السم » ، يزين صور « زعمائنا » الاكارم فوق الشرفات والانيه . والذين سيدفعون ثمن

انقطاع التيار الكهربائي عن المعامل كانوا ولا يزالوا المعامل أنفسهم فكما حصل عام ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، سيعمد ارباب العمل الى صرف العمال من العمل خلال ساعات انقطاع التيار وحسم ساعات البطالة الاجبارية هذه من اجورهم ! بذلك يساهم ارباب العمل في تحمل قسطهم من « المسؤولية » عن أزمة الكهرباء ! وهكذا يساعدون على تمكين الجماهير من مواجهة الغلاء !

ما « سر » الأزمة ؟ الكلية ليست لنا

اتفاق شتورا لفتح الحدود يفضح أوهام اليمين اللبناني

تناولت صحف اليمين اللبناني « اتفاق شتورا » السـوري - اللبناني لفتح الحدود في سياق حملة التعبئة الشوفينية الاقلمية ضد العرب ، التي بدأها اليمين اللبناني في أعقاب هجمة ايار على مواتقع المقاومة ..

وعلى الرغم من ان اليمين اللبناني متفق حول ما يسميه « الخطر العربي » على كيان لبنان فالتنا نستطيع التمييز بين موقفين تجاه هذه المسألة . فحدود اليمينيين خلال المئة يوم من اغلاق الحدود تكفي لرصد هذين الاتجاهين .

الاتجاه الاول : ينطلق من واقع المصالح الاقتصادية للموسللرأسمالية اللبنانية والتي يهيم ان تامين مصالحها هذه ولو على حساب اميولوجيتها الاقلمية . وهي لا ترى في شعارات « الكيان والسيادة » الا تامين تلك المصالح واستمرارها من جهة وتامك قاعدتها الشعبية والتفافها حول النظام اللبناني من جهة اخرى . ولقد عبرت « النهار » في مقال ابر

جودة عن هذا الاتجاه بواقعية لا يشوبها سوى المرارة على الرضوخ للامر الواقع والواقع شيء عتيد .. تقول النهار .. « ان الاقتصاد اللبنانيي انبثق خلال الايام المئة انه لا يستطيع الاستنفاء عن سوريا .. كما ان الحكم في لبنان ومعه الحكومة انبت ان كل الصداقات العربية والدولية لا تغنيه عن العلاقات السورية » . ان منطق « النهار » اليوم ، هو المعادلة التي كانت تقهر كل محاولات اليمين اللبنانيي الاطلاع من تاثيرات المحيط العربي بحكم ارتباط الرأسمالية اللبنانية بهذا المحيط باسباب نموها واستمرارها ، من النسوق العربية ، الى اموال نط الخليج ، الى المصطافين العرب ، والترانزيت . الخ ... ولقد كان ذلك يحبط دائما امكانية النظام



يتلقى ضربات المعنا ليس كالذي يعهد الفريسات .

ويقول بيسان الطلاب القوميين اللبنانيين « ان الجوع الذي كان سيكون مصدره اقبال الحدود - وهذا غير وارد - فهو افضل السبل لاصمود الكرامة الوطنية » ... يسمح لنا الطلاب القوميين ان نسمال : لماذا لم يظهروا تلك العاطفة وهذه الضحيات حين تتخالف السلطة في الدفاع عن الوطن والكرامة الوطنية تجاه الاعتداءات الاسرائيلية ؟ لماذا لم يكن ردهم هذا في وجه النظام الذي يخاف النصدي لاسرائيل حسب ادعاء اركانه ، لان ذلك يهيب السياح والمطافيسين !!

نصن تشارك الطلاب القوميين القول « ان الاتفاق شرسحة » ولكن ليس لشعب لبنان . بل للنظام الرأسمالي اللبناني . نظام انتجار .. وتشارك سعيد عقل القول « ان اتفاق القاهرة واتفاق شتورا كلاهما ذل » ولكن الدل لفرجييه في لبنان . فكلا الاتفاقيتين يشكلان خيبة لكاسب شعبنا وحركته الوطنية . وهما دن للنظام الذي يدفع ثمن مغابراته التي ارتكبها ضد القسوى الوطنية العربية . وهو دن لنظام يقوم بمشاركة الامبريالية العالمة نهب ثروات المنطقة العربية وينعيش على هذا النهب ويرغى ان يدفع ضريبة على ذلك . طمس المكاسب الشعبية من الاتفاق

تقول جريدة « لتجريدة » : « بدأت سوريا بمحاولة ضرب الاستقرار والازدهار اللبناني عن طريق الخليا الحزبية علم نضج . ثم عن طريق الحركات العمالية في لبنان وهذه المحاولة ايضا لم تنجح ، وكان اخر ان قررت تحويل الثلاثمائة الف عامل سوري انسى جيش عقائدي لا للعمل ضد النظام اللبناني ، بل لانصاف مياه الازدهار اللبناني .. سوريا تضاعف من الازدهار اللبناني » .

نبدأ بالازدهار !!!.. اثم يجد كاتب اقبال غير هذه الخامسة للحيث عن الازدهار .. في خثرة تشبه اوسع الحركات الشعبية ضد الغلاء والاحتكار .. فقد اصيب اليمين اللبناني بفيمة امل قاسية من اتفاق شتورا طرح في يدي ويستعيد اواميه التي قد تصلح في خثرة الخسينات ، اما اليوم فهي كنية مكتومة ..

غير ان كاتب المقال يطعن ان يثير الشكوك حول الضلالت المعالمة الحقيقية التي لم تكن سوى الرد على ارتفاع كلفة المعيشة وتدهور الأوضاع الاجتماعية لطبقته المعالمة في لبنان نتيجة لازمة النظام الذي يضاعف من استغلال الجماهير لحل أزمة.

ان محاولة طمس الاسباب الفعلية للموقف السوري لا تستطيع ان تخفي المكاسب تشبعة وانظرية التي نجت عن هذا الموقف ..

لقد كان الموقف السوري عالما من عوامل ردع السلطة عن استكمال خطتها في ضرب مواقع المقاومة الفلسطينية في لبنان مساهم في احباط المؤامرة الصهيونية الامبريالية الرجعية التي تستهدف ليس فقط المقاومة الفلسطينية بل وتركيبة شعوب المنطقة جميعها لسيطرة الامبريالية وقاعدتها البشرية اسرائيل ..

ولقد جاء « اتفاق شتورا » ينفذ مستخدسي العمال السوريين من تشديد استغلالهم وتغذية الناس بينهم وبين

العمال اللبنانيين . ان تناقض منطق اليمين اللبناني هو نتيجة الموقع المتناقض للطبقة الرأسمالية المسيطرة التي يمثلها .. تريد الاسواق العربية ولا تريد تحمل الاعباء السياسية والاقتصادية لاتكال اقتصادها على السوق العربية .

وحين تحاول ان تختار بين مصالحها الاقتصادية وبين فكرها الانغزالي تحصد الازمات .

لكي يتحول الاضراب العمالي العام إلى سلاح فعال بيد الجماهير

هذه هي المرة الثانية التي تلجأ فيها الحركة العمالية إلى سلاح الاضراب العام خلال أقل من سنة . تدل هذه الواقعة ، بلا شك ، على عمق الصراعات الاجتماعية الدائرة في البلد نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية لأوسع الفئات الجماهيرية ، وللطبقة العاملة بنوع خاص .

نحت وطأة النقيمة الجماهيرية العارمة على مجزرة معامل غندور في تشرين الماضي ، أعلن الاتحاد العمالي الاضراب العام ليوم واحد احتجاجا على المجزرة . لكنه رفض استخدام الاضراب كسلاح لغرض تنقيس المطالب المعنوية العامة التي استشهد من أجلها يوسف العطار وعاطية الخواجه على أبواب معامل غندور في الطونة : التصدي الفعال للفداء ، حق التنظيم النقابي ، الفداء الصرف الكففي ، تحسين شروط العمل . فكان الاضراب العام نهاية للحرك ونقيصا له في أن معا . نخل الاتحاد العمالي بعده عن عمال معامل غندور ، وغطى ، بمواقفه المخالفة ، حمة السلطة وأرباب العمل مستخدمين أسلحة الصرف الكففي الجماعي وأفعال المعامل .

وللره الثانية ، نزل الجهود لحوصل الاضراب العمالي العام إلى إجراء رمزي ، إلى « رفع عتب » يكون بمثابة خلفية للحركات ونقيصا لها ونظيما لتصديها .

في مطلع الأسبوع الماضي ، أعلنت قيادة الاتحاد العمالي الاضراب العام المفتوح ابتداء من ٢٨ آب الجاري . وقد جاء القرار رضوخا لضغوط الجماهير العمالية التي بصاعد تدميرها من تدهور أوضاعها المعيشية ومحاولات تعميلها اعياء الممارات الفاشلة ضد المقاومة الفلسطينية . وقد عبرت عن هذا التذمر بمختلف الأشكال ، كان من أهمها اضراب عمال « المعينة الخفيفة » الذي أسى إلى انتصار واضح حق عمه العمال معظم مطالبهم المقدمة .

ولدى أدل على قوة سلاح الاضراب العمالي العام من ردود فعل السلطة وأرباب العمل عنه . غوجت الحكومة بالقرار وكأست عبير أن الإقسام داخل النقابات سوف تحول دون اتخاذ مثل هذا القرار . بعبارة أوضح : كانت تتوقع أن يقف القادة المهيمنون ضده . وعلى الرغم من لوم الاتحاد العمالي العام لكونه لا يراعي « الظروف الدقيقة » غسي البلاد ، إلا أن إجراءات رفع الحد الأدنى إلى ٢٢٥ ليرة وقرار زودة الخيمة فسي المنة ، كانت بالدرجة الأولى ردا على قرار إعلان الاضراب العام ومحاوله لطويقه . وبناء على هذه الإجراءات ، واجهت القيادة اليمينية للاتحاد العمالي مجلس النقابيين باقتراح يقضي بإعلان الاضراب الرمزي لساعة واحدة يوم الثلاثاء في ٢٨ آب الجاري . على اعتبار أن قرارات مجلس الوزراء عن « فهم الواقع العمالي » وأنها

« لاقت ردة فعل حسنة وإيجابية لدى العمال والمستهلكين » . وإمام اصرار فريق من أعضاء مجلس النقابيين على مواصلة الاضراب المفتوح ، جرى التوصل إلى تسوية تقضي بالاضراب العام ليوم واحد في الموعد نفسه « من أجل إشباع المجال للسلطات لتتمكن من تحقيق مطالب الاتحاد العمالي العام » . هذا وغرض مجلس النقابيين المجلس التنفيذي للاتحاد العام إعلان الاضراب العام المفتوح ابتداء من ٢٨ أيلول المقبل إذا لم تنفذ المطالب .

وكانت ردة فعل الأوساط النقابية وجماهير العمال على رفع الحد الأدنى وزودة الخيمة بالمثل شبة إجماع على اعتبارها غير كافية . ولاحظ النقابيون أن ارتفاع الأسعار - الذي يبلغ ٥٠ بالمائة - قد أبلغ سلعا أضعاف اضعاف هذه الزيادة . هذا بالإضافة إلى

أمير رئيسين : الأول ، أن رفع الحد الأدنى وزودة الخيمة بالمثل لا يطل غثات عمالية واسعة من المأمون والدعاء والأحداث وغيرهم . والثاني أن أرباب العمل الصناعيين ، مضمون على الإصناع عن دفع الزودة . وهذا ، على الأقل ، ما نشره له نصريحهم الحادة ... وهذا يعني أن إجراء الدولة بفتح معركة قائمة بذاتها هي معركة تحصيل الحد الأدنى الجديد ورفض رفع زودة الخيمة في المنة . وفي هذه المعركة ، لا يزال أرباب العمل يملكون أسلحة جبارة هي الحق المطلق في الصرف الكففي وفي التأجيل على دفع الزودات وفتح التنظيم النقابي ، كما يستفيدون من نواظر القسم الأكبر من قيادات الاتحاد العمالي .

هذا بالنسبة إلى رفع الحد الأدنى والزودات . أما بالنسبة إلى المطالب الباقية للاتحاد العمالي فهي المطالبة بوضع قانون اجارات جديد ، وبناء الإسواق الشعبية لبيع المزروعات مباشرة من قبل المزارعين للمستهلكين وإنشاء المحاكم المختصة للنسي سبل فيها العمال لمراقبة الأسعار ومكافحة الاحتكار .

أول ما يجب ملاحظته أن أي بحث في قانون اجارات جديد لا يبدو أنه سيستم قبل تشرين القادم . أما المطالبة بالإسواق الشعبية ، فلها على أهميتها ، تبقى قضية ما لم يتم التصدي للاحتكار في استيراد المواد الغذائية والضروريات . أخيرا ، نقسى مطلب المحاكم الاستثنائية بلا قاعدة راسخة طالما أنه لا يرتكز إلى قوانين تحدد نسب الأرباح . وهذا ما يثير مجددا مصير مشروع تحديد نسب الأرباح التجارية الصادر عام ١٩٦٧ .

كل هذا يعني أن سلاح الاضراب العام ، عندما يكون بين القيادات اليمينية المهيمنة على الاتحاد العمالي ، يتحول إلى وسيلة « رفع عتب » .

واستغلال التنازلات الجزئية التي لم تعد تحل اية قضية من القضايا الجماهيرية الحيوية والملحة . وهو بذلك يضع الفرصة تلو الفرصة بفرض تحقيق المطالب الملحة والمتركة للجماهير العمالية .

العمال يتساءلون : لماذا يرنهن الاضراب انعام بالمظاهر السطحية لازمة الفلاء الراهنة ؟ لماذا لا يكون أيضا وسيلة لفرض تنفيذ مشروع الاتحاد العمالي نفسه في تعديل مواد قانون العمل المتعلقة بالصرف الكففي - هذا السيف المسلط على رقاب الطبقة العاملة والذي يهدد بضرب وتصفية تحركاتها وأربابها ممن خلال ابتزاز أرباب العمل لحاجتها لخبزها اليومي .

خلال الأسابيع الأخيرة ، شهدت البلاد حملة واسعة النطاق من التحركات الجماهيرية ضد الفلاء وضد قطاع المياه . من العريضة إلى زيارة الوفود للمسؤولين إلى المظاهرات وقطع الطرق . عبرت غثات جماهيرية واسعة عن رفضها تحمل اعباء أزمات نظام « الاقتصاد الحر » . وكان من أبرز هذه التحركات المهرجانات والمظاهرات الأخيرة في طرابلس وساحل المتن الشمالي والجنوبي وبعليك وغيرها . اسهم في هذه المظاهرات التي دعت إليها الأحزاب والقوى الوطنية والقومية غثات من اللنانيين نزل إلى الشارع لأول مرة ، كما أبرز بها ممثل ربات البيوت ، اللواتي يستشعن مباشرة حدة أزمات المياه والفلاء . وشكلت هذه التحركات الراغد الذي يغذي الاضراب العام ومظاهره الأحزاب والقوى الوطنية والقومية الكبرى يوم الثلاثاء القادم (ساحة ٢٢ نيسان ، الساعة السادسة) .

إن لازم هذين الحدثين في يوم واحد يعبر عن تضامن الطبقة العاملة مع جماهير الكسبة والطبقة الوسطى الدنيا من أجل مطالبها المشتركة .

وإن جماهير العمال سينفذ قرار الاضراب العام مثلما نفذته في تشرين الماضي . أي بحوله من دعوة « رسميه » عامه ، إلى واقعة فعلية ، عبر المسيرات الشعبية التي فرضت على أرباب العمل أطفال معالهم . وفي الوقت الذي تسعى فيه القيادة اليمينية للاتحاد العمالي إلى تحويل الاضراب إلى إجراء رمزي وخطوة « رفع عتب » ، فإن المهمة الملحة على عاتق القواعد العمالية الواسعة ، وأنقوى الليسارية والديمقراطية ، هي مهمة تحويل اضراب اليوم الواحد والمظاهرة الجماهيرية الكبرى التي سترافقه ، إلى نقطة انطلاق لتصعيد النضال من أجل برنامج مشترك يندرج على رأس مطالبه : احتكار الدولة لاستيراد وتوزيع المواد الغذائية ، وخفض أسعارها على أساس ما كانت عليه في مطلع هذا العام ، واعتماد السلم المتحرك للتأجير بالقياس إلى ارتفاع الأسعار ، وشمول الضمان الاجتماعي والصحي للطلاب والعمال الزراعيين وصغار المزارعين ، وخفض أسعار الأدوية وحصر استيرادها بضدوق الضمان ، والفداء الصرف الكففي واحترام جريات العمل النقابي ، وخفض الاجارات واتفاق الفناض من أموال صندوق الضمان على مشاريع جديده للإسكان الشعبي ، وغيرها وغيرها من المطالب الملحة التي تشكل وحدها الضمانة دون استمرار تدهور مستوى معيشة الجماهير الكادحة .

لكن تنفيذ الاضراب العام وإنجاح مظاهرة الأحزاب بسوم الثلاثاء القادم الخطوة الأولى على طريق النضال من أجل انتزاع هذه المطالب .

طريقان للنضال من أجل التحرر الكامل

الحلقة الثانية من المناقشة الواسعة حول الموقف من مشاريع الدولة الفلسطينية داخل حركة المقاومة ..



انتصر الاضراب العام رغم محاولات التمييز



بيروت - الاثنين ٩/٣/١٩٧٣ - العدد ٦٣٥ - السنة ١٣ - المهر ٢٥ - ل .

الوحدة المعلقة والصراع الأخير في مصر

